المملكة المغربية
البرلمان

مجلس المستشارين

مجموعة العمل التقدمي

الدورة الرابعة للمنتدى البرلماني الاسباني المغربي

مدريد 19 ـ 20 أبريل 2018

مداخلة في الجلسة الخاصة
بالقضايا المتعلقة بالجهوية والتنمية

بطاقة 3

الفضاء الأورومتوسطي والتنمية المستدامة

مجموعة العمل التقدمي
أبريل 2018

يعيش حوض الأبيض المتوسط، مثله مثل باقي مناطق العالم، تحولات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و بيئية.

لقد شكل حوض الأبيض المتوسط، على امتداد التاريخ قاعدة أساسية للتلاقح الحضاري والتبادل التجاري، وسيظل أيضا إحدى الساحات الرئيسية للتداول الفكري والسياسي بشأن القضايا المصيرية التي تهم شعوب العالم، ومنها تطوير العلاقات، خصوصا بين دول ضفتيه.

كما أن موضوع المناخ والبيئة كإشكالٍ له أكثر من بعد، من حيث المجالات التي يمسها، السياسية منها، الإقتصادية، الإجتماعية أو البيئية، باعتبارها متداخلة ومتفاعلة فيما بينها، سيشكل موضوع الساعة، رغم الأحداث والتداعيات السياسية الأليمة، التي تشهدها بعض مناطق هذا الفضاء الأورو متوسطي.

والمغرب واسبانيا بوابتا حوض البحر الأبيض المتوسط على المحيط الأطلسي تحتلان مكانة جيو استراتيجية ضمن المجال المتوسطي، فإذا كان قدَرهما أن تكونا موقعا للتلاقي الجغرافي والحضاري، فمن الحتمي والضروري أن تكونا أيضا صوتا لشعوب ضفتي المتوسط.

وقد ظلت قضايا البيئة والمناخ محط اهتمام المجتمع الدولي للشعور العالمي بضرورة التصدي المشترك لمشاكله المتصاعدة، بحكم أن الوضع الذي أصبحت عليه منطقة الأبيض المتوسط، والتي تحولت تدريجيا من منطقة حضارة وسِلم إلى بؤرة لتناسل مشاكل كبيرة نتيجة الفجوة بين ضفتيه

الشمالية والجنوبية على مستوى قضايا التنمية والديمقراطية، خصوصا بعد أن أدى التطور الكبير لاقتصاد دول الشمال، ومن ضمنه تطور الصناعات في الغرب، والتي غالبا لا تلائم المحيط البيئي الذي تضررت منه، بقوة الأشياء، الدول السائرة في طريق النمو، بفعل الانعكاسات الناتجة، رغم أنها لم تستفد من التطور الصناعي بالقدر الكافي، ولم تساهم في تلويث الفضاء البيئي بنفس الدرجة، إضافة إلى أن اقتصادياتها ترتكز بالأساس على قطاعات حيوية بالنسبة لها، كالصيد البحري، والسياحة والفلاحة، أمام ضعف قدرتها – مقارنة بالدول الصناعية – على تحمل كلفة برامج محاربة التلوث.

وتتقاسم بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط عددا من المشكلات المشتركة:

- مشكلات مناخية : هناك ارتفاع في سخونة الجو *réchauffement*، وتحدي التغيرات المناخية ونقص في الموارد المائية واستغلال سيئ لها ، تلوث لمياه البحر، تنافس تجاري بين المنتجات الزراعية نفسها، بالإضافة أيضا إلى تخطيط المدن والاستفادة من المجال، إدارة الموارد الطبيعية، ... إلخ

- مشكلات تاريخية: مشكلات موروثة من التاريخ الاستعماري على وجه الخصوص؛ مشكلات مصدرها التصفية المنقوصة للاستعمار لا زالت تحدِث كوارث وخرابا بدءً بقضية الصحراء وحتى فلسطين، وصولا إلى علاقات التبعية التي لا تعرف النهاية، وتتخفى وراء خطاب الصداقة بين الشعوب والتبادل الثقافي والتنسيق والشراكة.

رهانات وتحديات بيئية مشتركة:

لقد أكدت تقارير دولية عديدة على ضرورة العمل الجماعى فى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط من أجل ايجاد حلول ملائمة لقضايا الحد من انعكاسات التغيرات المناخية والتصرف في الموارد الطبيعية ومعالجة النفايات بأنواعها والمحافظة على التنوع البيولوجى.

فيما يرتبط بالتغيرات المناخية التي ستشهدها المنطقة خلال العقود القادمة أشارت التقارير الدولية إلى ارتفاع المعدلات السنوية لدرجات الحرارة، والتي ستتراوح بين 2.2 و 5.1 درجة، وما سينتج عن ذلك من تأثيرات على البيئة في حوض المتوسط.

فمنطقة المتوسط واحدة من بين أهم 25 منطقة للتنوع البيولوجي في العالم، وتضم نحو 8 % من الأصناف البحرية المعروفة والمقدرة بـ 12 ألف صنف، رغم أن مساحتها لا تتعدى 0.8 % من مساحة المحيطات.

إن البحر الأبيض المتوسط، الذي تعيش على ضفتيه نسبة 7 % من مجموع سكان العالم، يواجه عدة تحديات بيئية ترتبط أساسا بالحفاظ على التنوع البيولوجي والتصرف الرشيد في الموارد الطبيعية ومكافحة التغيرات المناخية.

كما أن الدول المتوسطية تواجه حاليا عجزا ايكولوجيا يقدر بـ 1.7 هكتار لكل ساكن، بما يعادل أربعة أضعاف معدل العجز الدولي المقدر بـ

0.4 هكتار لكل ساكن. وذلك يعني أن استغلال الموارد البيئية للمنطقة يتم بنسق أسرع من سرعة تجددها .

إن أبرز التحديات الناجمة عن هذه الظاهرة الطبيعية تتصل ب:

- توفير الموارد المائية والتنوع البيولوجي والأنشطة الاقتصادية المرتبطة به.
- فما بين 5 و 10% من الثدييات مهددة بالانقراض بحوض البحر الأبيض المتوسط، و 19 % من الأصناف البحرية مهددة بالانقراض.
- 60 مليون من سكان المتوسط يشكون نقصا كبيرا في الموارد المائية، حيث لا تتجاوز حصة الفرد الواحد من الماء 500 متر مكعب في السنة أي دون المعدل العالمي المحدد بألف متر مكعب للفرد الواحد سنويا .

من أجل حكامة مناخية متوسطية جيدة:

- دعوة الدول المتوسطية، وعلى رأسها اسبانيا والمغرب، إلى توحيد جهودها وتعزيز آليات التعاون البيني من أجل تحقيق أهداف التنمية المستديمة وضمان نوعية حياة أفضل في المنطقة.

- دعوة برلماني اسبانيا والمغرب إلى دعم جهود الدائرة البرلمانية المتوسطية المهتمة بالتنمية المستدامة

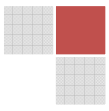

- إن إحداث فضاء لتبادل المعلومات والخبرات والتشاور والحوار بين الفاعلين غير الحكوميين بحوض البحر الأبيض المتوسط أصبح ضرورة ملحة، مع الدعوة إلى دعم " دار المناخ المتوسطية " (المحدثة بطنجة في دجنبر 2017) لكي تغطي كل الجوانب العلمية والتقنية والسياسية المتعلقة بالمرونة المناخية.

- العمل على توسيع مجال تدخل دار المناخ المتوسطية، لكي تشمل حوض البحر المتوسط والقارة الإفريقية، ومختلف جوانب المرونة بالمناخق الأكثر عرضة للتغيرات المناخية، خاصة بالمنطقة الأورو-متوسطية، وكذا إيلاء أولوية للبلدان السائرة في طريق النمو، وتكثيف المبادرات الإقليمية والمحلية، وتشبيك الجمعيات والاتحادات الموجودة، بهدف تمتين العمل من أجل المناخ.

- دعم تنفيذ السياسات والإجراءات الترابية والاستفادة لأقصى حد من منافع التعاون الدولي خاصة في مجال التمويل المناخي.

- تقوية القدرات في مجال نقل التكنولوجيات وتمويل المناخ والشفافية.

- ضرورة دعم مبادرات الشباب من أجل المناخ بالمتوسط، فضلا عن تطوير مشاريع مشتركة بين العلماء وتشجيع البحث والابتكار في مجال التأقلم المناخي.

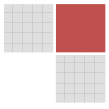

- توسيع المبادرات الإقليمية والمحلية وتشبيك التحالفات لدعم العمل من أجل المناخ بحوض البحر الأبيض المتوسط."

هذا، بالإضافة إلى رهانات جديدة مرتبطة بالحكامة وبالعلاقة بين شمال وجنوب المتوسط:

- إن الشراكة الأورومتوسطية ترسم فضاءً سياسيا واقتصاديا، وإن الاتحاد الأوروبي يفرض على هذا الفضاء مشروعا، وإن الحلقة المحورية لهذا المشروع هي تشييد منطقة للتبادل الحر منذ سنة 2010

وهو مشروع مبني على لا توازن، وقد يزيد من تفاقم اختلال التوازن في حالاته الكثيرة ، وتستفحل أيضا حالات التبادل غير المتكافئ، ويفسح في الوقت نفسه مجالا واسعا أمام انعدام المساواة والتهميش وغياب الأمن.

- يبدو أن سياسات الاتحاد الأوربي نفسه أصبحت، سواء في شمال أو في جنوب المتوسط، مجرد ترجمة ليبرالية للسياسات التي ترسم ضمن المنظمة العالمية للتجارة ، والمؤسسات المالية الدولية ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، والتي يمكن إجمالها تحت يافطة اتفاقية واشنطن": أي خصخصة و لَيبرالة القطاع العام ، وتحرير تنقل الأموال والبضائع، وانثنائية *flexibilité* قوانين العمل وتشريعاته ،... الخ.

- إن السيطرة على احتياطيات النفط والطاقة تشكّل رهانا مركزيا في ما يعرفه الشرق الأوسط من صراعات وحروب. كما هي تشكّل بمعنى أعم ـ رهانا مركزيا للمشاريع الأمريكية للهيمنة، وذلك فيما يُعرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير.

- إن السياسة العدوانية التوسعية لدولة إسرائيل تشكّل حلقة من حلقات المشروع الأمريكي الذي يهدف إلى الهيمنة على المنطقة. إنها

تؤدي وظيفتها على صعيد الشرق الأوسط كوكيل عن السياسة النيوليبرالية يعمل لحساب الأسواق النقدية والشركات المتعددة الجنسيات ولصناعات الأسلحة.

انطلقت الشراكة الأورمتوسطية في 28 نونبر 1995 ببرشلونة، وضمت الاتحاد الأوربي واثنتي عشرة دولة من جنوب وشرق المتوسط، بالإضافة إلى مالطا وقبرص (2004) . وتعني الشراكة بالأساس ثمان دول عربية، هي: تونس والمغرب والسلطة الفلسطينية والأردن ومصر والجزائر ولبنان وسوريا ، إضافة إلى إسرائيل.

إن مسيرة برشلونة تعلن عن ثلاثة أهداف:

- **تشييد " فضاء للسلم والاستقرار " بفضل الحوار السياسي والعمل على استتباب الأمن بالمنطقة.**
- **تشييد " منطقة للرخاء المشترك " بفضل تأسيس منطقة للتبادل الحر.**
- **العمل على التقارب بين الشعوب وتطوير "تبادل الخبرات بين المجتمعات المدنية".**

فهل حققت الشراكة الأورومتوسطية أهدافها اليوم؟

- **تبقى الاستثمارات الأجنبية المباشرة IDE الموَجهة نحو دول جنوب المتوسط أقل أهمية من مجموع ما يحوّله العمال المهاجرون من عملة صعبة نحو هذه الدول نفسها.**

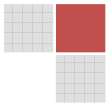

- إن الناتج الداخلي الخام P.I.B لدولة صغيرة كبلجيكا مثلا يفوق مثيله لدى الدول العربية المتوسطية مجتمعة.
- التبادلات التجارية ، تبقى في أغلبها لصالح دول الاتحاد الأوربي ، فيما تتفاقم مديونية الدول العربية.

مثال المسألة الزراعية ذات دلالة خاصة : حيث تفرض، من جهة، على دول الجنوب تحرير السوق في وجه المنافسة، في الوقت الذي تستمر هي في توفير الدعم المالي وغير المالي بصورة مكثفة لإنتاجها الزراعي ، وتستمر في الوقت نفسه في وضع العراقيل أمام المنتجات الزراعية لدول الجنوب.

وإن دول الجنوب ملزمة ، من جهة ثانية، بفتح أسواقها الداخلية أمام الواردات الأوربية، وبوجه خاص الزراعية منها والتي تتلقى دعما. وإن دول الضفة الجنوبية ليس أمامها سوى خيار واحد ألا وهو أن تطور زراعة المنتجات القابلة للتصدير على حساب الزراعة الغذائية ، وعلى حساب أمنها الغذائي. وما ينجم عن هذا الخيار من إفقار سريع للفلاحين من السكان المحرومين من مواردهم والمرغمين على الهجرة والتحول من أجل لقمة العيش إلى يد عاملة رخيصة.

من جهة ثانية، فإن خلط أوروبا عن قصد بين مفهوم الهجرة السرية ومفهوم الجريمة المنظمة، فهي تختار على هذا النحو مقاربة أمنية لقضية الهجرة.

ويصبح التقارب، في ظل هذه الشروط، بين الشعوب، وحوار الثقافات، وتبادل الخبرات بين المجتمعات المدنية، صعب المنال، خاصة وأن إمكانية حصول

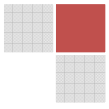

الشباب والمثقفين والفنانين المبدعين على تأشيرة دخول قنصلية تزداد كل يوم صعوبة، وذلك حتى وإن كانوا مدعوين في إطار مشاريع مشتركة.

إن الفضاء المتوسطي الذي كان بالأمس فضاءً للتبادل، أصبح اليوم حاجزا .

من الواجب ، سواء في شمال أو في جنوب المتوسط، أن تتطور وتتكاثف داخل مجتمعاتنا التعبئة العامة لجميع القوى الديمقراطية على ساحة النضال المشترك لضفتي المتوسط، حتى نتقدم نحو فضاء متوسطي أكثر عدلا، وتضامنا، وتعددا من الناحية الثقافية.

وعليه ، فإن تشييد حركة اجتماعية حول البحر الأبيض المتوسط يقتضي لزوما تخطي عتبة الفعل التضامني للشمال إزاء الجنوب، والإعلان عن القطيعة النهائية مع منطق الرعاية والمساعدة والأبوية.

ويمكن ملاحظة ظهور البوادر الأولى لالتقاء الأفكار في مجالات عديدة:

- **قضايا البيئة، والماء والاستدامة بالمتوسط .**
- **الفلاحة والتغطية المتوسطية،**
- **التراث وحماية المدن التاريخية،**
- **الطاقات المتجددة،**
- **محاربة الإقصاء الاجتماعي وحماية الأنظمة الاجتماعية،**
- **مكافحة الإرهاب والهجرة السرية،**

عبد اللطيف أعمو